

اقتصاد اليمن في ظل الأزمات الاقتصادية والسياسية الراهنة (٢)

ثانيا : مؤشرات عن الحالة الاقتصادية الراهنة ٢٠٠٤-٢٠٠٧

١ - المظاهر الاقتصادية

• ضعف معدلات النمو وترنحها

ظل وما برح الاقتصاد الوطني يعاني من أزمة مزمنة مستفحلة منذ مطلع حقبة التسعينات. أهدقت بكبائه وعصفت بقطاعاته، وأضعفت قواه ، وأخلت بموازينه الكلية ، وخلفت هشاً متصدعا يعاني من مظاهر واختلالات اقتصادية واجتماعية سلبية داخلية وخارجية، دمغت حالته بالاختلال والضعف والتضخم والفقر والبطالة .

لقد سجل ذلك الناتج خلال الفترة ٩٥ - ٢٠٠٠ نمواً متوسطاً لا يزيد عن ٥.٥ % ، بينما سجل للفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧ نمواً متوسطاً يناهز ٤ % مقابل نمو سكاني يعادل نحو ٣.٥ % ، بفارق سنوي يقترب من ٥.٥ % . وهو فارق ضحل للغاية لا يمكن له أن يحرك قوى التخلف الكامنة في الاقتصادي ، ويولد فرص عمل ويحسن من متوسط دخل الفرد ، وينعش الاستهلاك ويدفع الاستثمار ، وتدوير عجلة الإنتاج . أما إذا قارنا بين معدل صافي النمو من ناحية ، وبين معدل نمو العرض النقدي ، من جهة أخرى ، وبين معدل التضخم من جانب ثالث ، فإن النمو سيظهر لنا نمواً شكلياً سالباً بفارق كبير مفرع ، وذلك قد فاقم معدلات الفقر والبطالة ، وضاعف من تدهور مستويات الحياة الاجتماعية ، وهو بنوعيتها إلى مضاف هامش الحضيض النتن أكثر مما كان عليه الحال خلال الفترة ٩١-٩٥ .. " انظر الجدول رقم ٢ "

برغم اعتماد برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري المفروض من قبل البنك وصندوق النقد الدوليين اعتباراً من عام ٩٦ - ٢٠٠٥ م وبرغم الموارد المالية والنقدية الضخمة التي جرى توفيرها وكسبها وضخها في شرايين الاقتصاد اقتطاعاً وخصماً من فاتورة قوت الشعب وديننا عليه ، وانتزاع لقمة العيش والصحة والدواء والأمن الاجتماعي عنوة وقهراً وبرغم ذلك ظل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٩٦ - ٢٠٠٧ يشهد معدلات نمو ضعيفة مترنحة متذبذبة ، لا تزيد مثلاً في متوسطها عن ٣. % للفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦ ، لا تكاد تغطي معدلات نمو السكان ، ولا تعكس عائد الموارد المالية الضخمة المستغرقة في التنمية!! ولا يشفع المعدل بتحريك كوامن وقوى الجمود الاقتصادي ، ولا قادر على خلق فرص عمل ، وتحسين مناخ الاستثمار والإنتاج .

ويبدو ظاهرياً واسمياً أن البرنامج قد نجح في الحد من تراجع انكماش النمو الاقتصادي ، وتحقيق معدلات نمو متواضعة مدفوعة بنمو عوائد النفط . إذ صعدت مساهمة هذا الأخير في هيكل الناتج المحلي الإجمالي من ٢٦.٩ عام ٢٠٠٢ إلى ٣٥.١ % عام ٢٠٠٦ . ثم أخذت في التراجع هبوطاً ، كما انخفضت مساهمة القطاعات غير النفطية من ٧٠ % لعام ٢٠٠٢ إلى نحو ٦٤.٩ % لعام ٢٠٠٦ . وبذلك نرى إن قطاع النفط يشكل أكثر من ثلث الناتج المحلي " ٣٥ % مما يؤكد أن الاقتصاد لم يستفد من البرنامج ، ولم يحرك سكونه ، ويخرجه من دوائر التضخم والعجز ، والبطالة والفقر . وان عوائد النفط والقروض السخية قد جعلت من الاقتصاد اليمني اقتصاداً ريعياً يمول حكماً ريعياً . وان قطاعاً أحادياً يمول ويصرف على بقية القطاعات والسكان . وذلك يعد من أعمق وأخطر الاختلالات التي عجز النظام عن إدراك خطورته ، ومعالجة كوارثه .

وبرغم تزايد تدفق عوائد النفط وارتفاعها مدفوعة بتصاعد الأسعار عالمياً من ٥٠٥ مليار لعام ٢٠٠٤ إلى ١٠٦٠ مليار ريال بنسبة نمو تفوق ٢١٠ % وتدفق تيار القروض الداخلية والخارجية. فقد تصاعدت القروض الداخلية من نحو ٣٩٤ مليار عام ٢٠٠٥ إلى نحو ٥٤٣ مليار لعام ٢٠٠٧ ، كما وقفزت القروض الخارجية من ٥.٣ مليار دولار عام ٢٠٠٤ إلى ٥.٨ مليار عام ٢٠٠٧ . ليشكل الدين العام من الناتج المحلي عام ٢٠٠٧ نسبة ٤١ % .

وبرغم ذلك الضخ المالي الضخم فإن الاقتصاد لم يتعافى نمواً، ولم يكسب درجة مقبولة من التغيير والانتعاش والتوازن النسبي، بل لم يغادر مواقع أشراك وآفات التضخم المفرط المستقر عند مستوى "٢٠-٢٣%" والعجز المالي المتفاقم "٨.٣%" وتعاضمت طوابير ونسب الفقر، والبطالة (٨٠% - ٦٠%) واستقر عرض النقود والإفراط النقدي للفترة عند حدود ١٨-٢٣%، وهلت الإصدارات النقدية.

الورقية السخية ذات القيمة الاسمية العالية، اعترافاً بالتضخم الزاحف القاتل وخدمة له، ومجارة للطلب السياسي. بل وتعاضمت حالة الاختلالات الهيكلية الاجتماعية الاقتصادية الكلية والقطاعية وتعمقت أسباب الإنهاك المالي والإنتاجي والاستهلاكي، وتعززت مظاهر الإفراط النقدي (الإصدار والائتمان المصرفي) وتدهورت قيمة العملة الشرائية والتبادلية إلى حد كبير لتتهوي من نحو ١٤ ريالاً/للدولار عام ٩٠ إلى ١٢١ عام ٩٥، ثم تنهار بعد ذلك لتصل نهاية شهر نوفمبر عام ٢٠٠٩ إلى ٢٠٧ ريال، قابلة للهرولة نزولاً بحسب بعض التقديرات إلى نحو ٢٥٠ ريال/ دولار.

وقد صاحب ذلك التصدع والانهيال، والاختلال الاقتصادي الاجتماعي الكلي تعمق أسباب الفقر والبطالة ووصلا معدلها حسب التقديرات الرسمية ٤١-٦١%، و١٦% على التوالي. في حين تقدرها المصادر غير الرسمية إلى ٨٠% من السكان لأول و٦٠% من حجم قوة العمل. وتترايد البطالة سنوياً بنسبة ٢٠% في حالة احتساب صافي طلاب الثانوية العامة الذي ينزلون سوق العمل سنوياً، ناهيك عن الباحثين عن العمل من المسرحين، والقادمين من صفوف التعليم الأساسي ومن خريجي الجماعات (١٧٠ ألف). وما يمكن الإشارة إليه هنا وبحسب البيانات الحكومية الرسمية هو نجاح التنمية الاقتصادية الكلية في تحويل معدل النمو من نمو سالب إلى نمو ضعيف موجب مترنح، ومن تخفيض معدلات التضخم من ٣١% عام ٩٦ إلى ١١% عام ٢٠٠٥ / ثم ظل يتراوح بعدئذ في حدود ١٣%. وقد ظفر كذلك البرنامج برفع معدلات الادخار المحلي محققاً ٢١% عام ٩٦ ثم عاود الانخفاض إلى ١٦% عام ٢٠٠٥ ثم ارتفع عام ٢٠٠٧ إلى ٢٢.٥%. ويعزى ذلك التحسن في الادخار المحلي إلى إلغاء الدعم، ورفع الضرائب وأسعار السلع والخدمات، وخفض قيمة العملة والاقتراض والمعونات الخارجية، وزيادة تحويل المغتربين

جدول رقم ٢ .. مؤشرات اقتصادية عامة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨

| البند | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٧ |
|----------------------------------|------|------|------|------|
| معدل نمو الناتج المحلي % | ٣.٩٧ | ٥.٦ | ٣.٢ | ٣.٦ |
| نصيب النفط / إلى الإيرادات % | ٦٩ | ٦٨ | ٧٣ | ٦٩ |
| نصيب الفرد من الناتج \$ | ٠٠ | ٧٦٠ | ٨٦٩ | ٩٦٥ |
| معدل نمو نصيب الفرد | ٠٠ | ٢١.٤ | ١٧.٧ | ١٢.٧ |
| عجز الموازنة / الناتج المحلي % | ٢.٢- | ١٨- | ١.٢ | ٨.٣ |
| الدين العام/ الناتج المحلي % | | ٤٣.١ | ٤٠.٥ | ٤١.٤ |
| الادخار القومي % من الدخل المتاح | ١٥.٣ | ١٧.٢ | ٢٠.١ | ٤.٤ |
| الاستثمار الإجمالي % | ٢٠.٣ | ١٨.٥ | ١٦.٤ | ١٨.٤ |
| معدل النمو | ١٦ | ١٤.٤ | ٣.٦ | ٢٢ |
| الاستثمار العام % | ١٠.٣ | ١٠.٩ | ٨.٨ | ١٢ |
| معدا النمو | ١٠.٣ | ٣٣.٥ | ٥.٣- | ٤٧.٧ |
| الاستثمار الخاص | ٢٢.٧ | ٥.٢- | ١٦.٥ | ٧.٨- |

| | | | | |
|------|-------|------|-------|------------------------------|
| ٧.٨- | ١٦.٥ | ٥.٢- | ٢٢.٧ | معدل النمو |
| ١٢.٦ | ١٨.٣٩ | ١١.٤ | ١٢.٤٩ | معدل التضخم % |
| ٣٨.٦ | ٣٥.٩ | ٣٢ | ٣٥ | نمو عرض النقود/ إلى الناتج % |
| ١٦.٥ | ١٦.٤ | ١٦.٣ | ١٦.٢ | البطالة % - مصادر رسمية |
| ٦٠.١ | ٥١.٥ | ٤٢.٥ | ٣٣.٥ | مصادر غير رسمية (+ ٩ %) |
| ٦١ | ٤٩.٢ | ٣٤.٨ | ٠٠ | الفقر % مصادر رسمية |
| ٨٢.١ | ٥٣.٢ | ٤٦.٧ | ٤١.٣ | مصادر غير رسمية (ت) |

مصدر الجدول : مصادر مختلفة -تقديرات الباحث .

• ضعف متوسط دخل الفرد

هو نصيب متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من نحو ٨٥٠ دولارا عام ٩١ إلى ٣٥٠ دولارا عام ٩٥ ، بانخفاض فاض عن ٥٩ % . ثم عاود الارتفاع الاسمي مجددا إلى ٧٦٠ دولارا عام ٢٠٠٥ . ثم صعد عام ٢٠٠٧ إلى ٩٦٥ دولارا . ولا يمثل هذا الصعود تحسنا حقيقيا في الدخلين النقدي والحقيقي للفرد ، بل يعد ذلك مجرد ارتفاع اسمي مقوما بسعر الدولار /للريال وسعر تبادله مع لريال الذي هبط من علباء عرشه السامي ، وفقد قيمته خلال عدد قليل من السنوات فقد تهاوت قيمة العملة الوطنية / الريال من ١٣.٥ ريال /دولار عام ٩١ إلى ٢٠٧ ريال /دولار . وبنسبة ساحقة مفاجئة من السقوط المريع بلغ ١٥٣٧ % . وقد انعكس مثل هذا الانهيار الفظيع خرابا ودمارا على صعيد الدخل الحقيقي للفرد ، وعلى القوة الشرائية للعملة. ليرتد ذلك الانخفاض المريع انعكاسا تضخميا مريعا وفقرا مدقعا وبؤسا مؤلما ، وبطالة مخزية ، وعزوبا نافرا عن الاستثمار والإنتاج ، وهروبا للأموال الوطنية للخارج . وفاض ذلك التصعد الاقتصادي والاجتماعي انهيار اجتماعيا وسياسيا ، وتطرفا متعدد الضروب .

• ظاهرة توزيع الدخل والثروة

علاوة على الآثار المدمرة للتضخم ، وارتفاع المستوى العام للأسعار ، وتهاوي القيمة الشرائية للعملة الوطنية ، مصحوبا بمحدودية الدخل النقدية ، قد ولد اختلالا عميقا في سياق توزيع الدخل ، والثروات يميل بقوة لصالح الأغنياء والتجار الجشعين ، والبرجوازية الطفيلية والمضاربين بالأسعار والعملة والتهرب . الأمر الذي عمق ويعمق من ظواهر ومظاهر البؤس والفقر ، والبطالة ، وانهيار الحياة العامة للمجتمع ، وتدني نوعيتها وانحطاط قيمها . إذ يتوزع الدخل والثروة بنسبة ٨٥ % لصالح عدد ١٥ % من السكان (الأغنياء -الفاقدون - الطفيلون) ويذهب الباقي ١٥ % للأغلبية البالغة ٨٥ % .. هذا ويستولي على معظم الدخل والثروة ثلثة من بطانة الحاكم ، والضباط ، والشيوخ والتجار . وقد عمق هذا التوزيع غير العادل وغير الإنساني وغير المسؤول ، عمق اشتداد الفقر والعوز، وخلق حالة تفاوت طبقي واجتماعي حاد غير مسبوق ، وأجج ذلك الظلم الفادح ، حالة غضب وسخط ، وتوتر وتطرف ، وضروب أخرى من الاختلالات والاعتلالات الاجتماعية والأمنية والسياسية ، وأفضى ذلك إلى بناء جدار عال عازل من الانفصام والاعتزاز بين الشعب والحكم واسقط ما تبقى من هبة الدولة الهشة الفاشلة ، واوجد فراغات سياسية واجتماعية ساعدت وتساعد على اندياح الاضطرابات الاجتماعية بما يهدد كيان وسلامة الوطن .

• ظاهرة التضخم

حين يحل التضخم ضيفا ثقيل على الاقتصاد والمجتمع ، فانه يدمر كل المقومات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والقيمية الخفية فيهما ، ويزرع الدمار والخراب والفرقة والتوحش في أركانها ، ويطرد الاستثمار ويخرج المال الوطني مغتربا هاربا / ويشرد الكفاءات العلمية ، وينفذ الفقر والبطالة والأمراض ، والأمية وينشر الفساد ، ويفسخ المجتمع ، ويولد الصراعات والتطرف ، ويقوض الدولة . ومن الجدولين ١ ، ٢ يتضح أن التضخم قد بلغ ذروته في الأول نحو ٥٨ % عام ٩٥ وفي الآخر بلغ متوسطه نحو ١٣ % خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ م وذلك بحسب البيانات الرسمية في حين انه لا يقل عمليا عن ٢٥ %

وتتحمل السياستان المالية والنقدية مسؤولية الإخفاق في محاربة وضبط وكبح جناح قوى التضخم ووضع حد قاطع يحول دون تصاعده إلى مستويات و حدود تدميرية، تعصف بالحياة العامة. إذ أنهما ساعدا في إتباع سياسية مالية ونقدية توسعية مفرطة من جانب ، ومحاباة البرجوازية الطفيلية واحتكار القلة ، وفرضهما أسعار وهوامش ربح عالية ، وتركهما يضاربون بالعملات الأجنبية على حساب الريال ، وفوق ذلك كله خضعتا لرغائب الحاكم وربما باتت السياستان تعوقان التنمية ، وتخربان مخرجاتها .

وتعود معظم أسباب التضخم الزاحف إلى مجموعة من الأسباب الشيطانية غير المتصلة بالعوامل الاقتصادية ومنها من غير ترتيب ، خفض قيمة العملة من غير مبرر اقتصادي تسره القدرة على زيادة الصادرات ، في بلد غير مؤهل أصلا واقتصادا للتصدير، سوى سلعة النفط التي تسعر عالميا بالدولار ! وثانيا المضاربة بالعمله وثالثا رفع تكاليف الإنتاج والاستيراد عنوة وجشعا / من قبل ثلثة من المحتكرين ، والمضاربين بالأسعار ، ورابعا إلى التضخم المستورد نسبيا ، وخامسا إلى ارتفاع معدلات هوامش الربح التي يفرضها التجار ، وسادسا إلى ارتفاع معدلات الفوائد البنكية المدينة ، وسابعا إلى الفساد وتعدد أنواع الجبايات والابتزاز الجمركي والضريبي ، وثامنا إلى فشل السياستين النقدية والمالية ، وغيرها من الأسباب الإدارية ، والسياسية .

• ظاهرة البطالة

البطالة عبارة عن اثر اجتماعي ومادي من منظومة آثار التضخم ، الذي يفضي إلى تآكل قيمة العملة الشرائية ، وسعر تبادلها ، ومن ارتفاع المستوى العام للأسعار وزيادة التكاليف ، وقلة القدرة الشرائية والاستهلاك للإفراد، وارتفاع معدلات الفوائد ، وتقليص القروض والائتمان ، وكلها عناصر عامة اقتصادية ونقدية تشكل بيئة اقتصادية طاردة ، تحول دون الاستثمار، وتحد من الاستهلاك وتفعيل الطلب والعرض ، ومن ثمة تقلص من قاعدة الإنتاج ، فلا يتحقق معدل نمو تراكمي قادر على تحريك سكون الاقتصاد وجموده وإخراجه من دائرة الانكماش والكساد والضعف العام ، فيعجز عن توليد فرص عمل وتشغيل للبطالة ، وزيادة من حجم الدخول ، ليدفع بدوره إلى مزيد من الاستثمار والإنتاج والاستهلاك . وهكذا يظل الاقتصاد في حالة من الإغماء والجمود والكساد وربما الانكماش، مما يغذي مزيد من طوابير البطالة ، والفقر ، ويعمق التفاوت الطبقي والاجتماعي ، ويفجر ضروب الصراعات والتطرف . فمولدات التضخم ، وأثاره ومضاعفاته تشكل عدوا قويا للاقتصاد، ومحاقا حقا للتنمية ، وعاصفة تصد البنيان الاجتماعي - وتنسف هيبة الدولة وقد يسقطها . وقد بلغ مؤشر البطالة نهاية عام ٢٠٠٨ نحو ٦١ % فأكثر من قوة العمل ومعدل التضخم نحو ٢٣ % وتلك هي الكارثة الاجتماعية والسياسية الماحقة المحدقة بالبلد . وتفقد البلد سنويا من جراء القوى العاملة العاطلة نحو ٦٥٠ مليار ريال .

• ظاهرة الفقر

يكاد الفقر المدقع ان يعم البلاد ويطن نسبة ٨٥ % من عدد السكان . وتلك نتيجة طبيعية من نتائج التضخم وسوء توزيع الدخل والثروة، وصورة من صور فشل التنمية، وانعدام كفاءة القيادة الاقتصادية والإدارية . وحين يحل الفقر ساحة شعب ما ، ينجم عنه نتائج وخيمة مدمرة ، يرافقه الصراعات والفتن والجهل والمرض ، والأوبئة ، وسقوط القيم واندحار الأمل واندساد الأفق ، واندحار التفاوت الطبقي والاجتماعي وتفجر الصراعات والتطرف ، والرغبة في الموت والانطواء ، وفي المغادرة والهجرة ، وفي الانتقام ، والكيد وممارسة ضروب التدمير الخفي بكل أشكاله وأدواته . وقد يسفر في نهاية المطاف الى تدمير شبح الدولة الهشة . كما هو حادث اليوم في الشمال والجنوب والشرق والغرب ، وذلك ما وضع ويضع النظام على فوهة بركان .

٢ - الاختلالات الاقتصادية

يتسم الاقتصاد اليمني بسمة الاقتصاد الربيعي الهش. إذ انه اعتمد ويعتمد في قوام هيكله الإنتاجي الحديث وفي موارده العامة على عوائد النفط بنسبة ٣٣ % ، ٧٠ % على التوالي . كما انه يعاني من عدة اختلالات واعتلالات ثقيلة متفاقمة ، عميقة الجذور، يحملها دهورا على صعد قطاعاته المختلفة، وفي موازينه الكلية . وهي اختلالات مرحلة من عهود ، وناجمة عن فشل التنمية ، ناجمة عن منظومة من عوامل ومظاهر ضعف كفاءة القيادة ، و إفراط نقدي ، وتضخم وبطالة ، وفقر ، وضعف مقومات مناخ وحجوم الاستثمار . وقد سنحت العديد من فرص التنمية والإقلاع الاقتصادي، بيد انه تم إهدارها ، وتبديدها اقتصاديا وسياسيا . ولعبت السياستين المالية والنقدية دورا بارزا في إهدار تلك الفرص ، وتبديد الموارد ، المالية العامة ، وتمكين الفساد من حصدها . ونشير هنا بعجالة واقتضاب ، إلى أهم تلك الاختلالات القطاعات الداخلية والخارجية .

• الاختلالات الكلية

➤ الإنتاج والاستهلاك

يعاني الاقتصاد من عجز عميق في الإنتاج ، وتلبية حاجة الطلب ، وتوفير مستلزمات الاستهلاك والإنتاج المستديمين . بل أن قدرته على إشباع حاجة السوق المحلية لا تتعدى نسبة ٦ - ٨ % من الحاجة الفعلية ، ويغطي الفرق عبر قناة التجارة الخارجية . فهو إذن اقتصاد هش منكشف على السوق العالمية ، بلغت نسبة انكشافه عام ٢٠٠٧ ٩٢ % . ويمثل هذا الانحصار والضييق في القاعدة الإنتاجية تحديا عصيا للتنمية والحكم ، وخطرا ماحقا على الأمن والاستقرار . إذ أن إي تعطيل وإغلاق لحركة الملاحة البحرية لقناة الاتصال الاقتصادي التجاري الخارجي في ظروف الحروب مثلا ، سيهدد حاجة استهلاك البلد ، وغذاء السكان ، والتجارة الخارجية عموما سيهددها بالتوقف والانهييار . وذلك احتمال قائم نرى نذره في القرصنة البحرية على خليج عدن / ومحاصرة الأساطيل البحرية لذلك المنفذ البحري الهام . مع ما يترتب عن مثل ذلك الاحتمال الوارد من مخاطر .

➤ الاستيراد والتصدير

تمثل التجارة الخارجية قناة الاتصال الاقتصادية مع العالم . وهي القناة التي توفر ٨٢ % من حاجة البلد الاستهلاكية والاستثمارية . كما يتم عبرها تصدير النفط الذي يشكل نسبة ٩١ - ٩٤ % من إجمالي الصادرات . وهذا دليل آخر شديد الدلالة على مدى هشاشة الاقتصاد وربيعيته، وبدائيته الطبيعية، ومدى فشل التنمية ، وإخفاق القيادة الاقتصادية في صنع التحول ، والإفلاق بالاقتصاد قديما وتطورا وتحديثا ، رغم مضي أكثر من ٤٧ عاما على عهد الثورة والاستقلال . . ومن مظاهر ذلك الاختلال عجز قيمة الصادرات الوطنية والعبارة عن الوفاء بحاجة البلد الاستهلاكية . حيث لا تغطي الصادرات غير النفطية سوى نسبة تتراوح بين ٥ - ٨ % من حاجو السكان، والاستثمار والإنتاج .

إذ نشهد انقلاب الميزان التجاري خلال العامين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ مثلا من ميزان فائض إلى ميزان عجز بلغ سالباً نحو ٤٧٨،٤٣٧ ، ٥٦٨،٧١٣ مليون ريال على التوالي . ويعد ذلك العجز عجزا تجاريا ضخما مفزعا ، سيتفاقم أكثر خلال الأمد المتوسط ، تحت ضغط وتأثير تهوي كميات وأسعار النفط من ناحية وتأثير الأزمة الاقتصادية العالمية من جهة ثانية . إذ يتوقع أن يتناقص استخراج النفط سنويا بنسبة ٥-١٢ %، وان يبلغ ذروة نضوبه عام ٢٠١٨ م ، وان يهبط عائدته إلى الناتج القومي من ٣٣ % عام ٢٠٠٧ م إلى ٣ % فقط عام ٢٠١٨ م . وهي خسارة ضخمة لا يمكن تعويضها بسهولة حتى في المدى الطويل . وسينعكس ذلك الهبوط في الكميات والأسعار النفطية ، وتداعيات الأزمة العالمية شحة نقدية ومالية، وضعفا على تمويل الطلب الخارجي ، وعلى تآكل الاحتياطي النقدي الخارجي ، الذي انخفض عام ٢٠٠٩ بنحو ٢ مليار دولار ، كما سينعكس سلبا على موارد الموازنة العامة ن وسيعمق من فجوة عجز الموازنة وسيعرض الدولة لاحقا لاحتمالات الإفلاس والعجز عن تسديد التزاماتها الدولية، وتمويل التنمية . وفي حالة عدم تدبير الأخيرة موارد بديلة ، وتقليص العجز التجاري عبر ترشيد الاستيراد ، وزيادة الصادرات ، والنفاذ إلى إعادة هيكلة الاقتصاد وتنميته تنمية حقيقية سريعة المسار - وتقليص النفقات العامة ، وتحسين حصيللة الضرائب العامة فان الدولة ستجد نفسها في موقف مالي واقتصادي صعب وخطير ، مما يساهم في تعميق الصراعات والفتن والحروب .

➤ اختلال مصادر الموارد السيادية

تشكل موارد عوائد النفط والغاز نسبة ٧٥ % من موارد الموازنة العامة للدولة . في حين أن حصيللة الضرائب لا تزيد نسبتها في الموارد العامة عن ١٩ % أو ٩ % من الناتج الإجمالي . وذلك مظهر آخر من مظاهر فشل التنمية ، وفشل ذريع للقيادة والإدارة العامة ، والاقتصادية على وجه التحديد . وبما أن النفط في حالة تناقص وانخفاض سنوي مستمر بحدود ١٢ % وعلى وشك النضوب المتوقع خلال ٢٠١٣- ٢٠١٨ ، وعلى ذلك ستدخل البلد مخاض أزمة اقتصادية واجتماعية حادة جديدة لا تبقي ولا تذر يغذيها فساد أغبر ، وتفاقمها إدارة لا تبصر . وستتآكل القاعدة الاقتصادية ، وتذبل الطاقة الإنتاجية فتتهار حصيللة الضريبة إلى مادون ٢٠٠ مليار ريال ورقي غير ذات قيمة شرائية ، تعجز حتما عن دفع رواتب وأجور الإدارة الفاسدة .

وقد استجد علينا تصدير الغاز في أكتوبر ٢٠٠٩ كمورد مالي جديد يمكن ان يدر نحو ٢ مليار دولار سنويا عند بلوغ التصدير ذروته . ومع ذلك لا يعوض تراجع عوائد النفط، ولن يحل محلها . وتظل المشكلة حادة قائمة متفاقمة عند مستوى الكارثة الكبرى . ما لم يعاد التفكير في البحث عن موارد سيادية جديده من خلال رفع كفاءة أجهزة وزارتي المالية والبنك المركزي والنظام المصرفي على نحو عام ورفع كفاءة تحصيل الضريبة ، والتوسع في أوعية ضريبية غير مغطاة حتى اليوم هذا من ناحية ورفع كفاءة وقدرات الجهاز المصرفي على ممارسة وظائف الادخار والائتمان والإقراض الاستثماري الإنتاجي من ناحية ثانية . هذا فضلا عن تقليص النفقات العامة والجارية منها تحديدا من ناحية ثالثة وإعادة هيكلة الجهاز الإداري السرطاني المتضخم . وإلا فان البلاد ستواجه الكارثة المحدقة حتما - في الأمدين

القصير والمتوسط ، وستدخل حقبة مظلمة من الفقر والبؤس والانحطاط ، والتشرذم . ويبدو ان السلطة شاخت ولم يعد في مقدورها غير تأجيل النهاية .

➤ اختلال ميزان الادخار/والاستثمار

يعاني ميزان العلاقة بين الادخار والاستثمار من اختلال عميق ، ناجم عن تواضع المدخرات المصرفية وترنحها صعودا وهبوطا من ناحية ، ومن ضعف حجم مخصصات الاستثمار العام من ناحية أخرى . وقد ظلت المدخرات المصرفية تشهد حالة نمو متصلة متواضعة منذ عام ٩٦-٢٠٠٨ ، ومع ذلك لا يستفاد منها . وقد بلغ نسبة نموها خلال العامين ٢٠٠٧-٢٠٠٨ زهاء ١٧ % والإقراض ٤ % . ولا يعمل الجهاز المصرفي إلا بنسبة ٢٥ % من أصوله . وتلعب السياسة النقدية ومناخ الاستثمار والتضخم أدوارا كابحة معيقة تحول دون الاستفادة المثلي من المدخرات العامة والخاصة .

ويشكل دخول الحكومة منافسا قويا على مورد الادخار والاستثمار احد اكبر العوامل المعيقة للاستثمار . حيث يصل نصيبها أحيانا حدود ٥٨ % من حجم الودائع والإقراض . كما أن المبلغ الادخاري المستولى عليه يذهب معظمه في تمويل نفقات الدولة الجارية . ويعد هذا المسلك إقصاءا للقطاع الخاص ، وتبديا للموارد المصرفية المحدودة . كما ان الجمع بين ملكية البنوك وإدارتها من قبل فئات تقليدية - أو برجوازية طفيلية قد حد من إمكانيات توظيف ودائع المصارف في مضمار التنمية . ومن جهة أخرى فان توجيه الائتمان يتسم بالضعف والاختلال وذلك من حيث الوجهة التي تقصدها أموال الائتمان . إذ يذهب معظمها إلى تمويل التجارة الخارجية والداخلية العائد أصلها إلى ملاك البنوك ، مما لا يدع مجالاً للاستثمار المنتج الذي يرفع من معدا النمو الاقتصادي ويولد فرص عمل ، ويشغل البطالة ، ويحسن الدخل ، ويعزز من كفاءة الطلب والعرض . ولا يملك تصويب ذلك الاختلال، وتعديل مساره التنموي إلا البنك المركزي .

➤ اختلال ميزان الموارد والاستخدامات

من أكثر وأعرق الاختلالات التي يشهدها الاقتصاد الكلي ، ذلك الاختلال القائم طويلا بين الموارد العامة السيادية وبين استخداماتها الاتفاقية غير الرشيد . وذلك يكشف عورة وضعف ، وحمق السياسة المالية التضخمية العقيمة . فالدولة استقطعت من لحم الاقتصاد الهزيل وموارده الشحيحة عام ٢٠٠٧ زهاء ٤٢.٦ % . التهمت النفقات الجارية منها نحو ٣٣ % ولم يبق للاقتصاد والإنفاق الاستثماري سوى ٧.٩ % . ولا يصرف من هذه الأخيرة سوى ٤٠ % فقط . ويتحول الفرق إلى تمويل لنفقات الجارية.

وقد تصاعد الإنفاق العام من ٣٤ % عام ٢٠٠٤ إلى ٤٢.٦ % عام ٢٠٠٧ . ومن المفروض أن يعمل مثل هذا الإنفاق العام على تحريك كوامن الجمود والضعف والركود الاقتصادي والتنموي ، ويرفع من كفاءة الطلب الكلي ، مما يولد أثرا ايجابيا على التشغيل والبطالة والفقر، بيد أن ذلك الأثر بقي متواضعا لجملة القيود والكوابح التي يعاني منها مناخ الاستثمار . كما ضعفت حصة الإنفاق الاستثماري وتدهورت نسبتها من ٨.٢ % عام ٢٠٠٤ إلى ٧.٩ % عام ٢٠٠٧ م . وقد تبع تدهور حصة الإنفاق الاستثماري تدهورا مماثلا في نصيب القطاع الخاص من الاستثمار الكلي إلى الناتج الإجمالي ، إذ انخفض من ١٠ % عام ٢٠٠٤ إلى ٦.٤ % عام ٢٠٠٧ م وأفضى ذلك التدهور إلى إضعاف معدل الاستثمار الكلي وسوء استخدامه وبالتالي لم يؤثر على تحفيز استثمار القطاع الخاص ، وتحريك الركود الاقتصادي .

وهناك اختلالات أخرى يضيق الحيز عن عرضها .

*للمقالة بقية

***يرجى عدم إعادة النشر إلا بالإشارة إلى المصدر وهو (التغيير نت)**